

تونس وصندوق النقد الدولي: مفاوضات بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

هذه الأطراف لحزمة الإصلاحات، وكذلك مدى جدية الحكومة في وضعها موضع التنفيذ، نظرا لتكلفتها الاجتماعية الباهظة من جهة، وتشعب النصوص القانونية من جهة أخرى، دون أن تُغفل الثمن السياسي لتلك الإصلاحات. لا يمكن أن تمر التعهدات بتخفيض كتلة الأجور وتسريح جزء من موظفي القطاع العام، وتقليص قيمة الدعم والحد من تدخل الدولة في القطاعات الحيوية، دون أن تُزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي يشهد بالأساس أزمات مختلفة. يذهب بعض المتابعين للشأن الاقتصادي التونسي، إلى مقارنة بالوضع اليوناني إبان الأزمة التي عصفت بهذا البلد منذ 2010 واستمرت تداعياتها حتى أواخر 2015. بل تذهب بعض التحليل إلى الحديث عن إفلاس الدولة التونسية والخطاب المُتكرر حول العجز عن صرف الجرايات وسداد الديون. قد يبدو هذا الخطاب مُوغلا في الحديّة والتشاؤم إلى حد ما، لكن التصريحات الرسمية وآخرها ما قاله رئيس الحكومة هشام المشيشي من أن "هذه المحاولات لإنقاذ الاقتصاد الوطني هي الفرصة الأخيرة"، تُغذي تدني منسوب الثقة في المشهد الاقتصادي والسياسي برمته. للإشارة، تدخل تونس للمرة الرابعة منذ الثورة في مفاوضات للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

لكن تلك المبالغ لم تُعزز بالإصلاح الذي تعهدت به الحكومات المتتالية، بل وقع صرف الجزء الأعظم منها في الاستهلاك العام وصرف الأجور ومساعدة بعض المؤسسات الخاصة والعامة على تجاوز صعوباتها الاقتصادية الاقتصادية دون تحصيل عائدات مهمة من ذلك. هذا السلوك الحكومي، مضافا إليه الرؤية الضبابية للمشهد السياسي في تونس، مع عدم جدية الإصلاحات التي تعهدت بها الحكومة الحالية، لن

انطلقت مطلع هذا الشهر جولة من المحادثات بين الدولة التونسية وصندوق النقد الدولي. يأمل الوفد المُفاوض في الحصول على قرض يناهز 4 مليار دينار لتغطية النفقات المبرمجة في قانون الميزانية لسنة 2021، وأن تفتح الموافقة على القرض الباب أمام الدولة التونسية لاسترجاع ثقة المانحين في السوق المالية العالمية. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة التونسية مُطالبه بتوفير موارد مالية بقيمة 18.7 مليار دينار عن طريق القروض الداخلية والخارجية.

تتزامن هذه المحادثات مع تواصل سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أُلقت بظلالها على المشهد الاجتماعي وعلى التواصل العادي لمؤسسات الدولة. تدل المؤشرات الاقتصادية على تدهور مستمر في مؤشر النمو وتراجع قيمة الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية، إضافة إلى عجز مُستفحل للميزان التجاري، وغيرها من الأعراض التي أجمع خبراء الاقتصاد على خطورة استمرارها ما لم تُواجه بإصلاحات جذرية.

في نفس الوقت الذي لازال فيه المشهد السياسي يُنبئ بمزيد من التصعيد والصراع بين مختلف الفاعلين السياسيين من أحزاب وممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية. تُلقي هذه الأزمات المتعددة بظلال من الشك حول الموقف التونسي ووزنه التفاوضي مع الجهات المانحة، والتي تُطالب بحزمة من الإصلاحات الهيكلية ومراجعة السياسات العمومية التي تخص الاستثمار وخلق الثروة في تونس. هذه الحزمة من الإصلاحات، لا يبدو أنها مُوقّعة من قبل جُلّ الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين، بل تدل ردود الفعل حول وثيقة الإصلاحات التي قدمها الوفد التونسي المُفاوض في واشنطن، على صعوبة تقبل

في واشنطن،

زائد مراهنه بعض الأطراف السياسية على فشل هذه الجولة من المفاوضات لاستعمالها كورقة ضغط سياسي وتأليب الرأي العام على الحكومة والحزام السياسي المساند لها، سوف يجعل موقف الطرف التونسي المفاوضات في أدنى مستوياته. أن نذهب إلى المفاوضات دون سند سياسي من باقي الفاعلين من سلطة تشريعية وتنفيذية، وأن نُقدّم تعهدات إصلاحية لا يمكن لها أن تجد طريقا للتنفيذ وسط حالة الصراع وتداخل السياسي بالقانوني والذاتي، ومع شارع سياسي واجتماعي مُحققن بفعل تراكم الأزمات زائد ما استجد منها مع أزمة الكوفيد، سوف تجعل الوفد الحكومي التونسي يجلس إلى طاولة المفاوضات بيد فارغة وأخرى لاشئ فيها.

يجعل هامش التفاوض والإقناع مُتاحا للوفد التونسي بالقدر المطلوب.

تتالى تصريحات بعض ممثلي الوفود الدبلوماسية في تونس منذ فترة عن الاقتصاد التونسي - نذكر منها ما أدلى به سفير الاتحاد الأوروبي في تونس "باتريس بارغاميني" لجريدة "لوموند الفرنسية"، وتصريحات السفير الألماني في تونس. كل هذه القراءات تُقيم الدليل على عمق أزمات الاقتصاد التونسي والحاجة المُلحة إلى إصلاحات هيكلية ومراجعات جذرية لمنوال التنمية ولآليات خلق الثروة وتوزيعها.

هذه الحُزمة من الإجراءات المُلحة والضرورية لا يمكن أن تُوضع على محك التطبيق دون وجود مشهد سياسي مستقر مضبوط على أرضية الحد الأدنى من التوافقات التي تسمح للفاعل السياسي وممثل السلطة التنفيذية من التحرك بحرية وفاعلية. لايزال هذا المشهد يتحرك على أرض ملغومة زُعت فوقها مطبات قانونية مُفتعلة ومعارك وهمية من أجل التموقع والإيقاع بالخصم السياسي بأئ ثمن.

يتناسى الفاعل السياسي تأثير هذا التطاحن على المشهد الاقتصادي التونسي، حيث لا يمكن للمستثمر أن يطمئن للساحة التي ينوي ولوجها للاستثمار، نفس المنطق يحكم آليات صرف القروض من قبل الصناديق العالمية المانحة، حيث لا يمكن أن ننتظر من صندوق النقد الدولي أن يسمح بصرف القرض الضخم الذي يطلبه الوفد التونسي المفاوضات، مع وجود موانع سياسية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي وتراكم حجم الدين العمومي التونسي وضبابية الرؤية الاقتصادية للحكومة.

بالمحصلة، يبدو أن الصراع السياسي في تونس والذي بلغ حدودا لا يمكن معها الحديث على خطاب مُوحد إضافة إلى غياب الطرف النقابي عن مُجريات المحادثات مع صندوق النقد الدولي